



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فوراً: 2022/5/31

أعلنت الحاكمة هوكول وزعيمة الأغلبية ستيوارت-كوزينز والمتحدث هايبستي تقديم حزمة شاملة من التشريعات لتعزيز القوانين المتعلقة بالأسلحة في نيويورك

أعلنت اليوم الحاكم كاثي هوكول وزعيمة الأغلبية أندريا ستيوارت-كوزينز ورئيس البرلمان كارل هيستي أنه تم تقديم عشرة مشاريع قوانين في كل من الجمعية ومجلس الشيوخ من شأنها أن تشدد القوانين التي تتعلق بالأسلحة في نيويورك وتغلق الثغرات وتعالج بشكل مباشر الثغرات الموجودة في قوانيننا التي كشفتها حوادث إطلاق النار المروع في بوفالو وتكساس وفي جميع أنحاء البلاد. مشاريع القوانين تلك سوف: تتطلب مشاركة المعلومات بين الوكالات الحكومية والمحلية والفيدرالية عند استخدام الأسلحة في الجرائم؛ جعل التهديد بضرر جماعي جريمة؛ تتطلب ختمًا مجهري للبنادق الجديدة؛ زيادة المساءلة لمنصات التواصل الاجتماعي؛ القضاء على أجهزة تغذية الذخيرة ذات السعة الكبيرة؛ حظر شراء الدروع الواقية للجسم لأي شخص لا يعمل في مهنة مؤهلة؛ تعزيز قانون الرايات الحمر من خلال توسيع قائمة الأشخاص الذين يمكنهم تقديم طلبات لأوامر الحماية من المخاطر الشديدة وغيرها من الإجراءات؛ يشترط أن يحصل الفرد على ترخيص مع عمر لا يقل عن 21 عامًا لشراء بندقية نصف آلية؛ وإغلاق ثغرة "أي سلاح آخر".

قالت **الحاكمة هوكول**، "خلال الشهر الماضي ضربت عمليتنا إطلاق نار جماعيان مروعتان في بوفالو وتكساس هذه الأمة في الصميم وسلطت ضوءًا جديدًا على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لمنع المآسي في المستقبل. نيويورك لديها بالفعل بعض أكثر قوانين الأسلحة صرامة في البلاد ولكن من الواضح أننا بحاجة إلى جعلها أقوى. يستحق سكان نيويورك الشعور بالأمان في المدارس ومحلات البقالة ودور السينما ومراكز التسوق وفي شوارعنا - ويجب علينا بذل كل ما في وسعنا لحمايتهم. من خلال العمل عن كثب مع زعيمة الأغلبية ستيوارت-كوزينز والمتحدث هيستي وجميع شركائنا في الهيئة التشريعية سنعمل على تعزيز قوانين الأسلحة لدينا والمساعدة في الحفاظ على سلامة سكان نيويورك وإعطاء جهات إنفاذ القانون الأدوات التي يحتاجونها لمنع الجريمة ووقف انتشار الأسلحة الخطرة. كما تقود نيويورك مرة أخرى، نواصل حث الحكومة الفيدرالية على اغتنام هذه الفرصة وإصدار قوانين وطنية مفيدة لمنع العنف باستخدام الأسلحة النارية."

قالت **زعيمة الأغلبية ستيوارت-كوزينز**، "لقد وصلت أمتنا إلى لحظة حساب بسبب أسلحة الحرب التي تم الوصول إليها بسهولة من قبل أولئك الذين يسعون للقتل. وجعلت هذه الأسلحة أماكن في مجتمعاتنا مثل المدارس ومحلات البقالة ودور العبادة والحفلات الموسيقية أماكن ترتكب فيها مذابح. في هذه الأوقات العصيبة في نيويورك وفي جميع أنحاء البلاد عملنا مع الحاكمة هوكول ورئيس البرلمان هيستي وأعضاء الهيئة التشريعية الديمقراطية للوقوف وإرسال رسالة مفادها أن مسار العنف المسلح هذا غير مقبول ونحن بحاجة إلى تغيير حقيقي."

"فصلت 10 أيام فقط بين إطلاق النار الجماعي في بوفالو وأفالدي الذي أودى بحياة 31 شخصًا. لا يحدث هذا في أي مكان آخر في العالم. نحن في حاجة ماسة لإجراء حوار حول الأسلحة لكننا أيضًا بحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات." **قال المتحدث كارل هيستي**. "هنا في نيويورك، نحن مستعدون لاتخاذ إجراء. من خلال العمل مع شركائنا في مجلس الشيوخ والحاكمة هوكول وضعنا مجموعة من التشريعات للتصدي للعنف المسلح. وسنعمل على تعزيز قانون الرايات الحمر لدينا حتى لا يسقط أولئك الذين يمثلون خطرًا على أنفسهم والآخرين في ثغرات النظام. سنتخلص من الثغرات التي تسمح بأجهزة تغذية الذخيرة ذات السعة الكبيرة وتجعل من الصعب شراء الدروع الواقية للجسم ونعمل على معالجة الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في العنف وأعمال الإرهاب المحلي. والقائمة تطول. أمل أن نرى يومًا ما نهاية لعنف السلاح المروع الذي نراه في هذا البلد. لكن حتى ذلك الحين سأستمر في القتال."

تتضمن الحزمة التشريعية ما يلي:

A.1023-A (بولين)/S.4970-A (كافناه)

يطلب من جميع وكالات إنفاذ القانون بالولاية والوكالات المحلية الإبلاغ عن الأسلحة المضبوطة أو المستردة إلى غرفة تبادل الأسلحة الجنائية؛ والمشاركة في برنامج مكتب مكافحة الكحول والتبغ والأسلحة النارية (Alcohol, Tobacco, Firearms, ATF) لتبادل البيانات الجماعية؛ واختبار إطلاق النار على البنادق المضبوطة أو المستعادة لشبكة المعلومات باليستية الوطنية المتكاملة؛ وإدخال طراز البندقية وعباها ورقمها التسلسلي في المركز الوطني لمعلومات الجرائم. يطلب أيضاً من تجار الأسلحة تنفيذ خطة أمنية لتأمين الأسلحة النارية والبنادق وبنادق الصيد؛ ومنع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً والذين لا يرافقهم أحد الوالدين من الذهاب إلى مواقع معينة من أماكن تاجر السلاح؛ توفير التدريب لجميع الموظفين على إجراء عمليات نقل الأسلحة النارية والبنادق وبنادق الصيد، بما في ذلك تحديد عمليات الشراء غير القانونية والتصدي لها؛ والالتزام بمتطلبات حفظ السجلات؛ ومطالبة شرطة الولاية بإجراء عمليات تفتيش على تجار الأسلحة كل ثلاث سنوات.

A.6716-A (والاس)/S89-B (كامنسي):

إنشاء جرائم التهديد بإلحاق ضرر جماعي وتفاقم التهديد بإلحاق ضرر جماعي.

A.7926-A (روزنثال/ل)/S.4116-A (هويلمان):

يطلب من قسم خدمات العدالة الجنائية (Department of Criminal Justice Services, DCJS) التصديق أو رفض التصديق على أن المسدسات المزودة بختم مجهري قابلة للتطبيق من الناحية التكنولوجية وإذا تم اعتمادها باعتبارها قابلة للتطبيق لإنشاء برامج وعمليات لتنفيذ هذه التكنولوجيا؛ وتثبت جريمة البيع غير المشروع لسلاح ناري غير مزود بختم مجهري

A7865-A (فاهي)/S.4511-A (كابلان):

يطلب من شبكات التواصل الاجتماعي في نيويورك تقديم سياسة واضحة وموجزة فيما يتعلق بكيفية ردهم على حوادث السلوك الكراهية على نظامهم الأساسي والحفاظ على آليات يسهل الوصول إليها للإبلاغ عن سلوك الكراهية على تلك المنصات

(A.10428-A (People-Stokes)/S.9229-A (Hoylman):

يلغي استخدام أجهزة تغذية الذخيرة ذات السعة الكبيرة التي كانت حيازتها بشكل قانوني قبل سن قانون السلامة أو تم تصنيعها قبل عام 1994.

A. 10497 (جاكوبسون)/S.9407-B (كافناه):

يمنع شراء وبيع السترات الواقية من الرصاص لأي شخص لا يعمل في مهنة مؤهلة. تشمل المهن المؤهلة ضباط إنفاذ القانون والمهن الأخرى المعينة من قبل إدارة الخدمات العامة بالتشاور مع الوكالات الأخرى. يتطلب أيضاً أن يتم بيع سترة الجسم شخصياً.

A.10501 (ميكس)/S. 9465 (بيلي)

ينشئ فريق عمل جديد معني بوسائل التواصل الاجتماعي والتطرف العنيف في مكتب النائب العام لدراسة دور شركات وسائل التواصل الاجتماعي والتحقيق فيها في تعزيز وتسهيل التطرف العنيف والإرهاب المحلي عبر الإنترنت.

A. 10502 (تشانلي)/S. 9113-A (سكوفيس):

يوسع من يمكنه تقديم التماس لأمر الحماية من المخاطر الشديدة (Extreme Risk Protection Order, ERPO) ليشمل ممارسي الرعاية الصحية الذين قاموا بفحص الفرد خلال الأشهر الستة الماضية؛ ويطلب من محامي الشرطة والمحامين الإقليميين تقديم التماسات من مكتب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بناءً على معلومات موثوقة تفيد بأن الفرد من المحتمل أن يخرط في سلوك من شأنه أن يؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم بنفسه أو بالآخرين؛ ويتطلب من شرطة الولاية

ومجلس تدريب الشرطة البلدية وضع ونشر سياسات وإجراءات لتحديد متى قد يكون هناك ما يبرر تقديم التماس (ERPO)؛ ويعدل قانون ترخيص الأسلحة النارية لتوضيح أنه عندما يتم الإبلاغ عن فرد من قبل ممارس الصحة العقلية واتفق مفوض الصحة العقلية بالمقاطعة مع هذا الممارس على أنه من المحتمل أن يخطر الفرد في سلوك من شأنه أن يؤدي إلى ضرر جسيم له أو الآخرين يتم أخذ هذا التقرير في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان سيتم إصدار ترخيص سلاح ناري للفرد أم لا؛ ويعمل على توسيع نطاق ممارسي الصحة العقلية الذين يمكنهم إعداد مثل هذه التقارير.

A10503 (جاكوبسون)/S. 9458 (توماس):

يتطلب أن يحصل الفرد على ترخيص قبل شراء بندقية نصف آلية. هذا أمر محتمل وينطبق على عمليات الشراء التي تتم في وبعد تاريخ السريان.

A. 10504 (بيرغوس)/S. 9456 (سيبولفيدا)

يوسع تعريف "السلاح الناري" ليشمل أي سلاح غير محدد في قانون العقوبات مصمم أو يمكن تحويله بسهولة لطرده فذيفة بفعل متفجر. يهدف هذا إلى الاستحواذ على الأسلحة النارية التي تم تعديلها ليتم إطلاقها من دعامة ذراع وتتجنب تعريفاتنا الحالية للأسلحة النارية والبنادق.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418